ازدياداً مطرداً لاسهام المجموعة الثانية في توليد القيمة المضافة، التي ارتفعت من ٤٨,٩ في المئة العام ١٩٦٥، الى ٦٣,٣ في المئة العام ١٩٨٤. ومن بين الصناعات السبع المكوّنة للمجموعة الثانية، احتكرت صناعات ثلاث الزيادة التي تحقّقت في نصيب المجموعة الثانية ككل. وهذه الصناعات هي الكيميائيات والمنتجات المعدنية والمعدّات الكهربائية ـ الالكترونية، التي ارتفع نصيبها من ٢٥,٨ في المئة، العام ١٩٦٥، الى ٤٤,٦ في المئة من القيمة المضافة في الصناعة، العام ١٩٨٤. وانْ شئنا الاختصار، لقلنا ان الحديث عن زيادة نسبة اسهام الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، أو العلمية، انما هو بالدرجة الاولى، حديث عن ثلاث صناعات محدّدة هي، على التوالي: الكيميائيات، والمعدنية، والكهربائية ـ الالكترونية.

من بين الصناعات الثلاث المشار اليها آنفاً، احتلت صناعة المعدّات الكهربائية ـ الالكترونية موقع الصدارة، لناحية انها حققت أكبر زيادة؛ اذ ارتفع نصيبها بوزن نسبي مقداره ١٨,٥ في المئة من اجمالي الانتاج الصناعي، مقابل ٤,٣ في المئة، فقط، العام ١٩٦٥. على ذلك، تضاعف نصيب هذه الصناعة أكثر من أربع مرات خلال الفترة المعنيّة. ومن خلال مقارنة الزيادة التي لحقت بنصيب صناعة المعدّات الكهربائية ـ الالكترونية من اجمالي الزيادة التي تحقّقت في نصيب الصناعات المتطوّرة ككل، يمكن الاستنتاج ان معظم هذه الزيادة يعود، في مجمله، الى ارتفاع نصيب صناعة المعدّات الكهربائية ـ الالكترونية من الانتاج الصناعي[١٩].

لقد انعكس التطوّر في مجال الصناعات على بنية الصادرات الاسرائيلية من المنتجات المصنّعة. على سبيل المثال، ساهمت هذه الصناعات، في العام ١٩٧٠، بحوالى ٥٣٩ مليون دولار من اجمالي الصادرات الصناعية، البالغة ١,٩٣٧ مليار دولار؛ بينما ارتفعت هذه الصادرات، في العام ١٩٨٦، الى ٢,٩ مليار دولار من اجمالي الصادرات الصناعية التي بلغت، في ذلك العام، حوالى ٦,٤٢٢ مليار دولار[٢٠]؛ ثمّ ارتفعت هذه الصادرات، في العام ١٩٨٨، الى حوالى ٣,٢ مليارات دولار؛ أي انها تضاعفت بمقدار مرة ونصف المرّة عمّا كانت عليه العام ١٩٧٠. ويتوقع، بحلول العالم ١٩٩٥، ان يصل اجمالي صادرات هذه الصناعات الى حوالى ثمانية مليارات دولار سنوياً، أي ما يوازي ثلثي اجمالي الصادرات الصناعية، التي قد تبلغ حوالى ١٢ مليار دولار في تلك السنة[٢١].

توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

يبدو لنا ان اغراء تقديم لوحة متقنة الانسجام الحسابي لتوزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لا بدّ ان يكون على حساب الدقّة، ولا بدّ من الاعتراف، بالتالي، بأن مثل هذه الامكانية ليست متاحة في ظل المعطيات المتوفّرة. ومن المفضّل، والحالة هذه، تقديم صورة تقريبية تترك ما يتعذّر تصنيفه من دون معالجة؛ صورة تحاول مقاربة الواقع قدر الامكان، ولا تدّعي التطابق معه.

نشير، هنا، الى مثالين صارخين من حيث دلالتهما في هذا الشأن: اولهما، يتعلق بصلاحية تحويل الكتل الاحصائية التي تجملها الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية تحت تسمية «المشتغلين» في القطاعات الاقتصادية، من دون الكشف، بصورة واضحة، عن خصائص التنظيم الاجتماعي الذي ينضوون تحته، أي على ما اذا كانت الطاقات الكامنة لهؤلاء المشتغلين تُطوَّر، وتُشحذ، من طريق عمليات التنشئة والتدريب، ثمّ تُعبّأ، وتُستغل أفضل استغلال، فيرتفع مستوى الاداء للمجتمع باطراد، أم ان جزءاً غير يسير من هؤلاء المشتغلين يتمّ امتصاصه من خارج هذا الاطار،